خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط 2040

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

يوم المتوسط
28 نوفمبر

من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط

يشارك الاتحاد الأوروبي في تمويل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط

ملخص تنفيذي

يوم المتوسط
28 نوفمبر

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠

من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط

ملخص تنفيذي

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

خطة عمل التنمية الحضرية الإستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠
من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط
ملخص تنفيذي

الاتحاد من أجل المتوسط
قصر بيدرالبيس
بري دوران فاريل، ١١
٠٨٠٣٤، برشلونة، أسبانيا

قسم النقل والتنمية العمرانية
الهاتف: ٠٠٣٤٩٣٥٢١٤١٤١
البريد الإلكتروني: urbandevelopment@ufmsecretariat.org

المؤلفون:
الدكتور روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.
الدكتورة كارولا هاين، أستاذة تاريخ العمارة والتخطيط العمراني، جامعة ديلفت.
الدكتور ريمون رويج، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

الشريك المؤسسي:
الدكتور جيوتي هوساغراهار، نائب مدير مركز التراث العالمي في اليونسكو،
مركز التراث العالمي في اليونسكو،
ساحة فونتينوي رقم ٧، ٧٥٠٠٧، باريس، فرنسا.

الدعم المالي: وزارة خارجية مملكة هولندا.

كيفية الاستشهاد بهذا المنشور:
رويرتو روكو، وكارولا هين، وريمون رويج (٢٠٢١). خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط للتنمية الحضرية الاستراتيجية ٢٠٤٠ من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في البحر الأبيض المتوسط، ملخص تنفيذي، برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط.

إخلاء المسؤولية
لا الاتحاد من أجل المتوسط ولا أي شخص يعمل بالنيابة عن الاتحاد هو مسؤول عن استخدام المعلومات التالية. لقد تولى المؤلفون كل العناية للتأكد من حصولهم، عند الضرورة، على إذن لاستخدام أي أجزاء من المخطوطات بما في ذلك الرسوم التوضيحية والخرائط والرسوم البيانية التي توجد عليها حقوق الملكية الفكرية من صاحب (أصحاب) هذه الحقوق أو ممثله القانوني.

© الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠٢١
يسمح باستنساخ هذا المحتوى بشرط ذكر المصدر.
يتوفر المزيد من المعلومات حول الاتحاد من أجل المتوسط على الموقع الإلكتروني [www.ufmsecretariat.org].

١ يوليو ٢٠٢١

نقاط الإتصال:
فيكتوريا خيمينيز تيجيرو، الاتحاد من أجل المتوسط
لورا لايجر، محللة سياسية، المديرية العامة الجهوية للمفوضية الأوروبية
روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت

صورة الغلاف: شارع المعز، القاهرة المؤلف: جوناس بلان

المؤلفون

الدكتور روبرتو روكو، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

الدكتورة كارولا هاين، أستاذة تاريخ العمارة والتخطيط العمراني، جامعة ديلفت.

الدكتور ريمون رويج، أستاذ مشارك في التخطيط الترابي والاستراتيجية، جامعة ديلفت.

تعد خطة عمل التنمية الحضرية الاستراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط ٢٠٤٠ مبادرة حكومية دولية تكمل وتعمل وفقًا للأجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط التي اعتمدها الوزراء المسؤولون عن الإسكان والشؤون البلدية والتنمية الحضرية للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط في المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة، الذي عقد في القاهرة في ٢٢ مايو ٢٠١٧.

يوفر إطارًا للتنمية الحضرية المتكاملة والمستدامة عبر المنطقة الأورو-متوسطية من خلال تشجيع تنسيق السياسات والعمل وتعزيز الشراكات حول تخطيط وتصميم البيئة المبنية؛ من خلال تسليط الضوء على دور الحفاظ على التراث الثقافي في التجديد الحضري والتنمية المستدامة؛ من خلال تعزيز التمكين المحلي وبناء القدرات؛ ومن خلال تشجيع مشاركة المواطنين؛ ومن خلال دعم تنفيذ ومراقبة التدخلات الترابية الحضرية والإقليمية.

المحتويات

١. مقدمة ٧
٢. الإجراءات الإستراتيجية المتكاملة ٨
٣. القيم والمبادئ التوجيهية والأهداف ١٠
المراجع ١٤

١. مقدمة

تعتمد خطة العمل هذه على «الاتحاد من أجل الأجندة الحضرية للبحر الأبيض المتوسط» الموضحة في المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة في القاهرة في ٢٢ مايو ٢٠١٧. ويهدف إلى توفير إطار طويل الأجل ومتعدد القطاعات ومتعدد الأبعاد للتجديد الحضري والتنمية عبر المنطقة الأورو-متوسطية.

يتبع الاتحاد من أجل المتوسط مسار عملية برشلونة، وهو مشروع طويل الأمد للتكامل المتوسطي، ومهمته «تعزيز التعاون الإقليمي والحوار وتنفيذ المشاريع والمبادرات ذات التأثير الملموس على مواطنينا، مع التركيز على الشباب والنساء، من أجل معالجة الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للمنطقة: الاستقرار والتنمية البشرية والتكامل «(الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠٢٠)، وبلغ المشروع ذروته بإعلان برشلونة لعام ١٩٩٥ (المفوضية الأوروبية، ١٩٩٥).

تم وضع خطة العمل هذه في إطار المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التنمية الحضرية المستدامة. وهو تنبني على مداولات واستنتاجات مجموعات العمل المواضيعية للاتحاد من أجل المتوسط بشأن التجديد الحضري والإسكان الميسور التكلفة والمستدام. ترتكز على العديد من أطر السياسات والاتفاقيات العابرة للأوطان. تهدف إلى تفعيل التراث المشترك الواسع للمنطقة الأورومتوسطية وإمكاناتها الهائلة لتعزيز التنمية المستدامة، والاندماج الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية العادلة، والمرونة المحسنة.

خطة العمل هي مجموعة من الإجراءات المنسقة المصممة لتفعيل الأهداف المتفق عليها مسبقًا بطريقة مرنة. تعمل خطة العمل هذه على تفعيل أهداف الاتحاد من أجل المتوسط لزيادة أداء استراتيجيات التنمية الترابية المنسقة والمتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة. إنه إطار سياسة يسعى إلى إعلام وتوجيه ولفت انتباه أصحاب المصلحة (لا سيما القطاع العام) نحو رؤية استراتيجية مشتركة للتنمية الحضرية المستدامة. **كإطار للسياسة، تعتمد خطة العمل هذه على الترجمة والتكيف مع الحقائق الوطنية، حيث يتم تصميم السياسات وتنفيذها وفقًا للأولويات والقدرات والحوكمة وأساليب الإدارة الوطنية والمحلية.** تقترح الخطة مجموعة من الإجراءات البسيطة ولكنها متكاملة ومنسقة بشكل دائري. تعترف خطة العمل هذه أيضًا بالتنوع الكبير في النماذج المجتمعية ومستويات التنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي تنعكس أيضًا في تقاليد التخطيط المختلفة وأنماط التحضر في كل بلد. تحتوي خطة العمل هذه على مجموعة من الإجراءات التي يجب تصميمها على مقاس واقع كل بلد. سيتم تحقيق ذلك من خلال التعلم المؤسسي المتبادل ومن خلال التنشئة الاجتماعية ومحاكاة السياسات والممارسات، وسيتم تيسير ذلك من خلال:

١. اعتماد تعاريف مشتركة (جنبًا إلى جنب مع التعاريف المحلية)؛
٢. جمع البيانات القابلة للمقارنة؛
٣. الجهود المشتركة في بناء القدرات والتعليم؛
٤. صياغة أطر سياساتية قابلة للمقارنة على المستويين الوطني والمحلي، مع أقصى درجات الاحترام للمسارات والتقاليد الوطنية.

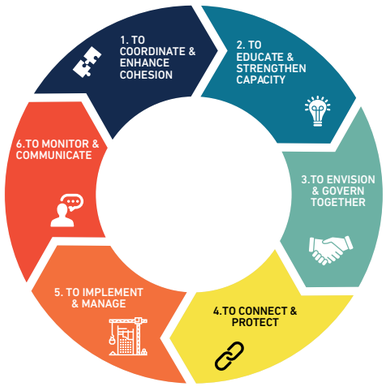

شكل ١: الإجراءات المتكاملة في خطة العمل هذه.

٢. الإجراءات الإستراتيجية المتكاملة

تعتمد خطة العمل هذه على ستة إجراءات شاملة مدرجة أدناه، كل منها مقسم إلى إجراءات فرعية.

يتم تمثيل الإجراءات في عجلة متكاملة، مما يعني أنها مستقلة ولكنها تعزز بعضها البعض. يمكن للحكومات الوطنية والمحلية أن تبدأ من أي مكان في الخطة الاستراتيجية. تعني المشاركة مع السلطات المحلية أن الإجراءات ذات الأولوية قد تختلف من بلد إلى آخر. يشمل كل إجراء عددًا من الخطوات والإجراءات الأصغر المؤطرة مؤقتًا على أنها قصيرة المدى (١-٣ سنوات) ومتوسطة المدى (٣-١٠ سنوات) وطويلة المدى (١٠-٢٠ سنة). الإجراءات الستة هي:

الإجراء ١: تنسيق وتعزيز التماسك: لتعزيز التصميم والتنسيق الإقليمي وتماسك السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة عبر المنطقة الأورومتوسطية.

الإجراء ٢: تكوين وتعزيز القدرات: لتعزيز ودعم التخطيط والتعليم التصميم وبناء القدرات التي تدعم أهداف خطة العمل هذه.

الإجراء ٣: التصور والحكم معًا: لتعزيز مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة والمشاركة في خلق رؤى مشتركة للمنطقة. لتعزيز التعاون والتنسيق عبر الحدود، وتبادل المعرفة بين سلطات التخطيط المحلية والوطنية.

الإجراء ٤: الربط والحماية: لتعزيز مفهوم وتنفيذ البنى التحتية الحضرية وشبه الحضرية التي تدعم التكامل عبر الحدود في جميع أنحاء المنطقة. لتحسين قابلية التشغيل البيني للبنية التحتية في المنطقة لتحسين الاتصال (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢١) ولتحسين المرونة في حالة الكوارث الطبيعية أو النزاعات.

الإجراء ٥: التنفيذ والإدارة: تعزيز تصميم المشاريع الاستراتيجية التكاملية للمدن في المنطقة الأورومتوسطية في مجموعة من محاور التدخل المواضيعية. تنفيذ أطر العمل المشتركة لإدارة المشاريع.

الإجراء ٦: المراقبة والاتصال: إنشاء نظام قائم على النتائج ونظام تقييم ورصد وإبلاغ في المنطقة الأورومتوسطية. إنشاء نظام لمراجعة الأقران ورصد تصميم المشروع وتنفيذه، من خلال تكوين شبكة من المدن والجامعات الشريكة.

الإجراء ٥ يعالج تكامل أفكار وأطر عمل خطة العمل هذه في المشاريع الاستراتيجية لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة. يتم تنظيم هذه المشاريع المتكاملة في مجموعة من محاور التدخل المواضيعية ذات الأولوية، المدرجة أدناه. ينقسم الإجراء ٥ إلى تسعة محاور تدخل ذات أولوية، مقدمة هنا لتوجيه الأولويات والمشاريع الاستراتيجية. هذه هي المجالات المواضيعية للتدخل حيث يجتمع عدد من الجهات الفاعلة معا لمعالجة قضية بارزة للتنمية الحضرية من خلال الرؤى والاستراتيجيات الترابية المتكاملة. إنها توفر نهجاً متكاملاً، وليس نهجًا قطاعيًا.
يجب دمج هذه المشاريع وصياغتها عبر القطاعات بمشاركة الجمهور ومواءمتها مع مجموعة من ٩ محاور مواضيعية ذات أولوية للتدخل، المدرجة أدناه. ظهرت هذه المحاور المواضيعية من المشاورات التي تم إجراؤها والتوافق الذي تم التوصل إليه بين أصحاب المصلحة في الاتحاد من أجل المتوسط حول الأولويات في

المنطقة الأورومتوسطية، في مجموعات العمل التابعة للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الإسكان الميسور التكلفة والمستدام، والتجديد الحضري، تحت رعاية المنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة. محاور التدخل هي:

(١) الإسكان الملائم والمستدام والميسور التكلفة، كموجه للتنمية والتجديد الحضري الشامل والمتكامل والمستدام.

(٢) المناطق النائية والمناطق المينائية ومدن الموانئ ومناطقها المجاورة، كمحركات للازدهار الاقتصادي المستدام والمرن.

(٣) تجديد وتنفيذ البنية التحتية الزرقاء والخضراء، والحلول القائمة على الطبيعة، واستعادة البيئة، والحفاظ عليها وتعزيزها، جنبًا إلى جنب مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن البنى التحتية الخضراء (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٣ أ، ٢٠١٣ ب)، الصفقة الخضراء الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ج)، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٣٠ (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠ ب)، وتقرير عن أجندة سياسة البحث والابتكار في الاتحاد الأوروبي للحلول القائمة على الطبيعة وإعادة بناء المدن (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٥) وجوانب وأفضل الممارسات للمناطق الحضرية المحمية للاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة.

(٤) استراتيجيات قائمة على حفظ التراث من أجل التنمية الحضرية المستدامة التي تعزز التماسك الاجتماعي، وسبل العيش المستدامة، وتعزيز المرونة، بما في ذلك السياحة المستدامة والتجديد المستدام للمراكز الحضرية التاريخية، على أساس الاعتراف بالتاريخ المشترك وهوية المنطقة.

(٥) المستوطنات غير الرسمية والأحياء المحرومة، كنقاط محورية لإنشاء مدن ومجتمعات شاملة، وفيما يتعلق بتوفير الإسكان الملائم والمستدام والميسور التكلفة (المحور ١).

(٦) المواقع الملوقة ومواقع السكك الحديدية السابقة والمباني المهجورة أو غير المستغلة بشكل كاف، كنقاط محورية للتجديد الحضري وإعادة تطوير المنطقة (برنامج ESPON لسنة ٢٠٢٠؛ المفوضية الأوروبية، ٢٠١٨).

(٧) البنى التحتية الحضرية، والتنقل الحضري الذكي مناخيا، ومحاور وعُقد التنقل كحاملين ومانحين لفرص الحياة المحسنة والفرص الاقتصادية.

(٨) تجديد الأماكن العامة والمشتركة، كأدوات للتوسع الحضري المستدام والسلامة والحياة العامة وبناء الديمقراطية (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ د).

(٩) المدن الجديدة والتوسعات الحضرية والأحياء الجديدة، كدوافع للتحضر المسؤول والشامل والاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام.

٣. القيم والمبادئ التوجيهية والأهداف

حجر الزاوية في خطة العمل هذه هو نهج طويل الأجل ومتكامل ومتعدد الأبعاد ومتعدد القطاعات للتجديد الحضري والتنمية مع التركيز الفوري على الإسكان الميسور التكلفة والمستدام. هذا تماشيا مع ثلاثة توجيهات أساسية لإرشادات التنظيم الأفضل في أوروبا (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ أ، ٢٠٢١) في تلك السياسات والتي يجب أن تكون متكاملة ومبنية على العلم والأدلة وتشاركية.

باتباع مبادئ السياسة هذه، تعد خطة العمل هذه إطارًا للسياسة الاستراتيجية التي تسعى إلى تنسيق التنمية الحضرية والإقليمية وتقديم القيمة الاستراتيجية للمشاريع والتدخلات الترابية، من أجل تعزيز فعاليتها. تعريفها لمفهومي «التجديد الحضري» و«التنمية الحضرية» هو واسع، مما يعني إجراءات لتحسين وترقية وتكييف ودمقرطة البيئة المبنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، العمل القوي في قطاع الإسكان.

تؤكد الخطة على الدور الرئيسي لمشاركة أصحاب المصلحة وإشراك المواطنين والمجتمع في ترتيبات الحوكمة كوسيلة لتحقيق الاستدامة الاجتماعية على المدى الطويل، وهي الأساس الذي يمكن أن تُبنى عليه الاستدامة البيئية والاقتصادية والمرونة.

بالإضافة، تنبني على جدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠١٧) والذي يحدد عدد من أولويات السياسة:

القواعد واللوائح الحضرية، التي تؤكد على دور التخطيط الحضري؛
التنمية الحضرية والإقليمية المتوازنة، مع التركيز على التنمية الإقليمية المتكاملة والعلاقة بين المناطق الساحلية سريعة التحضر والأراضي الريفية النائية المتأثرة بفقدان السكان؛
البيئة، مع التركيز على الإدارة المستدامة للموارد (المياه والنفايات والطاقة والغذاء)، والاستخدام المستدام للأراضي، والحد من الزحف العمراني وحماية المناظر الطبيعية؛
المناخ، مع التركيز على تعزيز المرونة الحضرية والبنى التحتية الخضراء؛
السكن، والذي يشير إلى «النهج المتكاملة لسكن مستدام وميسور التكلفة ومناسب وتوفير الخدمات الحضرية الأساسية (المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات والكهرباء)» وإنشاء أحياء متنوعة اجتماعيًا؛
النقل والتنقل، مع التركيز على النقل العام المتكامل والشامل والميسور التكلفة، فضلاً عن النقل الآمن غير الآلي؛
الهجرة، مع التركيز على تعزيز القدرات والخدمات الأساسية للمدن المستضيفة للمهاجرين واللاجئين والنازحين.

يشير جدول الأعمال الحضري للاتحاد من أجل المتوسط أيضًا إلى طرق التنفيذ التي تشمل تدابير السياسة المتعلقة ببناء القدرات والتمويل وجمع البيانات وإدارتها. تم تطوير هذا النهج إلى استراتيجيات تكاملية تنعكس في الإجراءات المقترحة. وتشمل هذه:

١. الحوكمة الإقليمية المتكاملة. مفهوم الحوكمة والتخطيط الحضري والإقليمي الجيد، على أساس التنمية الحضرية المتكاملة والاستثمار، وعلى مبادئ الحكم المتعدد المستويات والحوكمة التنسيقية التي تساعد الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية على إنشاء:
(١) الشراكات والرؤى المشتركة،
(٢) استراتيجيات التخطيط الترابي منسقة ومتكاملة في مناطق محددة حول محاور التدخل الترابي،
(٣) التدخلات الترابية الرئيسية المنسقة والتكاملية، بما في ذلك البنى التحتية العابرة للحدود.

٢. التنمية الحضرية والإقليمية التكاملية. الطبيعة التكاملية المحتملة للتنمية الحضرية والإقليمية المستدامة والقادرة على الصمود. يجب أن يتجاوز هذا التدخل التكنولوجي إلى المعالجة المتزامنة للأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية للتنمية.

٣. التحضر والتنمية المستدامين. التعزيز المتبادل للعلاقة بين التحضر والتنمية المستدامين، والتي تم إبرازها في الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وفي جدول الأعمال الحضري الجديد، وفي نهج المشهد الحضري التاريخي (HUL) لليونسكو. وهذا يعالج الحاجة إلى تجديد الأحياء والمجتمعات القائمة مع حماية قيم التراث؛ لتوفير مساكن ميسورة التكلفة ومستدامة، وكذلك استكشاف تطوير مناطق ومدن جديدة في المنطقة.

٤. التراث المتكامل. الحفظ والاستخدام المستدام للتراث الثقافي القيم للمنطقة، بما في ذلك التراث المعماري والعمراني، مع دمج الحفاظ على التراث مع التنمية الحضرية المستدامة. يستدعي التراث التاريخي الفريد للمدن حول البحر الأبيض المتوسط اهتمامًا خاصًا بأنماط التحضر التقليدية، مع الحفاظ على التراث المعماري والعمراني الفريد، بما في ذلك بعض الإنجازات البشرية الأكثر إثارة للإعجاب في التحضر والعمارة. المنطقة الأورو-متوسطية هي موطن لعدد كبير من المواقع التي تصنفها اليونسكو كتراث عالمي (اليونسكو، ٢٠٢٠) التي تشهد على تاريخ المنطقة الغني والطويل والمتعدد الطبقات.

٥. حوكمة التحولات. إدارة التنمية الحضرية والإقليمية المستدامة والانتقال إلى الاستدامة، مع التركيز على المناطق الحضرية التاريخية، والخصائص الجغرافية المحلية، والحوكمة المتعددة المراكز، والتمكين المحلي، بما في ذلك التمويل السليم ومراقبة النتائج والتقييم.

٦. السياسة القائمة على الأدلة. صنع السياسات القائمة على الأدلة والعلم وتنمية المعرفة المشتركة. يجب أن تستند الإجراءات إلى فهم التأثيرات، وإشراك الجامعات المحلية والشبكات الأكاديمية الدولية. يسلط هذا البعد الضوء على الحاجة إلى التعاون والشراكات، باستخدام التعريفات المشتركة، وجمع البيانات المشتركة وأدوات التحليل، وتعزيز القدرة على تصميم وتنفيذ خطط إستراتيجية متكاملة، مع التركيز على التفكير التصميمي.

٧. مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة، بصفتهم منشئين مشاركين، لتقديم تنمية حضرية أكثر سلامة، وذات أسس متينة، وعادلة، وديمقراطية. هذا يلبي الاستدامة الاجتماعية للسياسات والتدخلات الترابية من خلال اتخاذ قرارات منفتحة وشفافة، مع مساهمة المواطنين والمجتمعات في جميع أنحاء عملية صنع السياسات. «تعد المشاركة المجتمعية والتشاور الواسع النطاق وتنفيذ المناهج التصاعدية من العناصر الرئيسية للتنمية المحلية والإقليمية» (مركز التكامل المتوسطي، ٢٠١٨، ص ١٥). وهذا يشمل إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المهاجرين واللاجئين والنازحين والأشخاص ذوي الإعاقة - لا سيما فيما يتعلق بالولوجيات في البيئة المبنية. ويشمل ذلك أيضًا الاهتمام بالمساواة بين الجنسين، والاهتمام بإشراك الأشخاص من جميع الفئات العمرية، من خلفيات اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وعرقية متنوعة. وهذا يشمل استخدام أشكال جديدة من الديمقراطية الإلكترونية والمشاركة الرقمية.

٨. العدالة الاجتماعية-الترابية، باعتبارها حجر الزاوية للاستدامة، بما في ذلك التحديات الترابية المرتبطة بإشراك المواطنين ومشاركتهم، والمساواة بين الجنسين، والصحة العامة، ورعاية الأطفال، والشيخوخة واحتياجات المهاجرين والنازحين، والأشخاص ذوي الإعاقة.

٩. الإسكان المستدام والمتكامل. الإسكان كمحرك لتنمية المدن المتكاملة وتجديدها. تم توضيح هذا في محور خاص للتدخل يركز على الإسكان، بعد العمل الذي قامت به مجموعة العمل المواضيعية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الإسكان الميسور والمستدام. ويخلص إلى أن الإسكان يجب أن يكون ملائمًا ومستدامًا وميسور التكلفة ومتكاملًا ومحافظًا على الثقافة وملائمًا للسياق ومرتبطًا بأنظمة النقل، مع إمكانية الحصول على بيئات حضرية مستدامة وصحية وشاملة. الإسكان المتكامل المستدام هو عنصر مركزي في الإجراءات الموضحة في محور التدخل ١ (خطة عمل الإسكان للاتحاد من أجل المتوسط في مجال الإسكان).

١٠. التعلم المشترك بين المدن، وبناء القدرات المحلية. هذه أدوات لتمكين المجتمعات والسلطات المحلية وجعل التمكين المحلي والحكم المتعدد المراكز ممكنًا.

في ضوء التحديات المشتركة بين جميع البلدان المتوسطية والمفصلة في نصها الكامل، تقترح خطة العمل هذه تدابير تكاملية متنوعة ومتعددة القطاعات، مع منظور طويل الأجل ونهج متعدد التخصصات يربط بين التكنولوجيا والمجتمع والثقافة، لتحقيق النتائج التالية:

- **العمل المناخي،** من أجل الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشاملة، لتعزيز مقاومة المناخ وتحسين البيئات الحضرية. يؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر ودرجات الحرارة وتغير أنماط هطول الأمطار والتحديات البيئية الأخرى إلى تأجيج الهجرة غير النظامية والتهجير القسري ويؤثر على جميع دول البحر الأبيض المتوسط في وقت واحد (المفوضية الأوروبية، ٢٠٢٠أ). لذلك، تهدف خطة العمل هذه إلى تشجيع العمل المناخي الطارئ لتعزيز الاستدامة الشاملة وتحسين المرونة وتعزيز البيئات الحضرية من خلال تشجيع دمج نص وروح اتفاقية باريس (الأمم المتحدة، ٢٠١٥) في السياسات الحضرية الوطنية وفي استراتيجيات التنمية للمدينة المتكاملة (ماتسوموتو، ألين دوبري، كروك، وروبرت، ٢٠١٩)، ودمج التراث الحضري في حلول للعمل المناخي.

سيساعد العمل المناخي الطارئ على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين جودة الهواء. وسيعزز الكفاءة والإنصاف في استخدام وتوزيع الموارد الطبيعية وحماية الأصول البيئية، فضلاً عن التكيف الفعال وفي الوقت المناسب للمجتمعات والبنى التحتية مع تغير المناخ. وينبغي أن يحدث ذلك من خلال تعزيز التحول المستدام للطاقة، والإدارة السليمة للمياه (الاتحاد الأوروبي، ٢٠٢١)، وتنفيذ البنية التحتية الخضراء / الزرقاء وتدابير مكافحة التصحر، ومن خلال التخطيط والتصميم الحضريين الشاملين والمتكاملين المبنيين على العلم ويكونان سليمان بيئيًا ومراعيان للسياق. وهذا مهم بشكل خاص بالنظر إلى متوسط الارتفاع المتوقع في درجة الحرارة في المنطقة والزيادة المتوقعة في تأثيرات «الجزر الحرارية» في المناطق الحضرية. لا يمكن فصل هذه الأهداف عن البنيات الاجتماعية والترابية التي تحدث فيها. الاستدامة الاجتماعية هو أمر بالغ الأهمية للاستدامة الشاملة، والاستدامة الاجتماعية متجذرة في العدالة الاجتماعية-الترابية: إعادة التوزيع العادل لأعباء وفوائد التنمية المستدامة.

وبهذا المعنى، تقر خطة العمل هذه بأن العمل المناخي يجب أن يكون متجذرًا في حوكمة ديمقراطية متعددة المستويات ومتعددة المراكز تسمح بمشاركة المواطنين وإشراك المجتمع المدني وممارسات الأعمال العادلة والشفافة وكفاءة القطاع العام والمساءلة، بناءً على رؤية التضامن والعمل الجماعي الضروريين لتحقيق مدن ومناطق ومجتمعات عادلة وشاملة ومستدامة.

- **المرونة الحضرية**. تتطلب الطبيعة المتعددة الأبعاد والمترابطة للتهديدات والتحديات التي تواجهها المدن والمناطق والمجتمعات نهج منهجية متكاملة تعالج هذه القضايا بشكل كلي. يجب مواجهة الأزمات المنهجية بعمل جماعي متضافر. يجب أن تكون المدن والمناطق قادرة على الاستجابة والتخفيف والتعافي، وحيثما أمكن، تجنب الأزمات، سواء كانت أزمات بيئية أو سياسية أو اقتصادية أو صحية أو مائية أو طاقة أو مناخية أو صحية. أظهرت جائحة كوفيد ١٩ لسنة ٢٠٢٠ أن هذه القضايا متشابكة بشدة في أنظمة معقدة، وأن فكرة المرونة الحضرية والإقليمية يجب أن تتجاوز البيئة إلى تبني إصلاح جماعي منسق في مجالات متعددة مترابطة من النشاط البشري.

«الأشخاص والمؤسسات والدول بحاجة إلى الأدوات والأصول والمهارات
- المناسبة للتعامل مع مخاطر معقدة ومتشابكة ومتطورة بشكل متزايد، مع الاحتفاظ بالقدرة على اغتنام الفرص لزيادة الرفاهية العامة» (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤). يتجاوز مفهوم المرونة المعتمد هنا قدرة الأسر والمجتمعات والمدن والمناطق والدول على امتصاص الصدمات والأزمات والتعافي منها، إلى تبني فكرة أنه يجب عليهم «التكيف بشكل إيجابي وتحويل بنياتهم ووسائلهم للعيش في مواجهة الضغوط طويلة الأجل والتغيير وعدم اليقين» (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٤)، باستخدام مبادئ «إعادة البناء بشكل أفضل» (مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٧) وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. تشمل المرونة الحضرية قضايا الاعتماد على الذات والأمن، بما في ذلك أمن الغذاء والصحة والمياه والسكن.

- **العدالة والمساواة المكانية، والحد من عدم المساواة المكانية والفقر.** تؤدي تحركات السكان عبر البحر الأبيض المتوسط وداخل البلدان بسبب الهجرة أو النزوح القسري إلى تنمية إقليمية وحضرية غير متوازنة. يمكن الحد من عدم المساواة المكانية والفقر في المجتمعات القروية والحضرية من خلال زيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية، والنقل المستدام والقابل للتشغيل المتبادل، والأماكن العامة الجيدة، وكذلك عن طريق زيادة الحصول الآمن على الأراضي، وعلى السكن المستدام واللائق وبأسعار معقولة، من خلال تجديد حضري مستدام وعادل وشامل، ومن خلال التوسع الحذر والمستدام فقط عند الضرورة.

يعني الإنصاف الاجتماعي المكاني إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة والمحرومة؛ يجب معالجة قضايا المساواة بين الجنسين، وتعليم الشباب ومنحهم الفرص، ورعاية المسنين والإعاقة، وكذلك احتياجات المهاجرين واللاجئين والنازحين. أظهرت جائحة كوفيد ١٩ أن التفتت الحضري والفقر وعدم كفاية الخدمات الحضرية الأساسية والإسكان الميسور التكلفة والفرص الاقتصادية لا يمكن اعتبارها مشاكل تخص فئات اجتماعية اقتصادية معينة ولكنها تؤثر على المجتمع ككل.

- **الحفاظ على التراث والحلول القائمة على التراث من أجل التنمية المستدامة.** يمكن تحقيق الإدارة المستدامة للتراث من خلال المحافظة الجيدة وإعادة استخدام وتثمين التراث الثقافي المميز للمنطقة الأورومتوسطية، مع تعزيز دور التراث في حلول التنمية الحضرية المستدامة، وفقًا لاتفاقية اليونسكو للتراث العالمي لعام ١٩٧٢ (اليونسكو، ١٩٧٢)، توصية اليونسكو لعام ٢٠١١ بشأن المشهد الحضري التاريخي (اليونسكو، ٢٠١١) وإعلان دافوس ٢٠١٨ (الاتحاد السويسري، ٢٠١٨).

- **تفادي الأزمات**. يمكن تعزيز قدرات الحد من مخاطر الكوارث وإدارة الأزمات في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تكامل البنية التحتية، وتحسين مستويات المعيشة وإدماج المهاجرين واللاجئين والنازحين، ومن خلال تعزيز مرونة البيئة المبنية والبنية التحتية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للأمن في الأماكن العامة (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٩ د)، والبنية التحتية الأساسية، وأنظمة الطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل والاتصالات.

- **تحسين الازدهار**. يمكن تعزيز الرخاء المشترك للمدن والمناطق من خلال تحسين الربط بين الأماكن وكفاءته، وتنشيط الاقتصادات المحلية، وتوسيع استخدام التقنيات والابتكارات المتطورة، مع تقييم تأثير التنمية الحضرية على المناطق المجاورة والأنظمة الطبيعية.

- **التنظيم الأفضل والحوكمة الرشيدة.** الحكم الرشيد غير ممكن بدون خدمة عامة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة لا تستمع فقط إلى مواطنيها ومنظمات المجتمع المدني والشركات والمؤسسات الأكاديمية، بل تُسخر أيضًا طاقاتهم ومعرفتهم لتحقيق الأهداف المجتمعية المتفق عليها. باتباع المبادئ المنصوص عليها في أجندة «التنظيم الأفضل للاتحاد الأوروبي»، يهدف التنظيم الأفضل إلى ضمان أن يكون صنع القرار مفتوحًا وشفافًا، وأن المواطنين وأصحاب المصلحة يمكن أن يساهموا في جميع عملية صنع السياسات والقانون، وأن إجراءات القطاع العام تستند إلى الأدلة وفهم تأثيراتها، بما في ذلك تقليل الأعباء التنظيمية على الشركات أو المواطنين أو الإدارات العامة (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٧، ٢٠١٩ ب، ٢٠٢١). يهدف التنظيم الأفضل أيضًا إلى رقمنة الخدمات العامة من أجل تحسين جودتها وإمكانية الوصول إليها، مما يضمن استخدام الحكومات على مختلف المستويات لتقنيات المعلومات والاتصالات لتبني مبادئ الحكم الرشيد وتحقيق أهداف السياسة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٢٠).

- **تحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.** الهدف العام لخطة العمل هذه هو تحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين، وعدم ترك أي شخص أو مكان خلف الركب. تم إدراج أطر العمل والمعايير والمؤشرات الخاصة بتحسين مستويات المعيشة في النص.

شكل ٢: النتائج المرجوة من خطة العمل.

المراجع

مركز التكامل المتوسطي. (٢٠١٨). مشاريع التطوير الحضري والأراضي في البحر الأبيض المتوسط: خلاصة وافية لتجارب المركز الحضري التابع لمركز التكامل المتوسطي. مرسيليا: مركز التكامل المتوسطي.

ESPON. (٢٠٢٠). إعادة استخدام المساحات والمباني. مأخوذ من https://www.espon.eu//sites/default/files/attachments/Policy%٢٠Brief%٢٠Reuse%٢٠of%٢٠spaces%٢٠and%٢٠buildings.pdf%٢٠٢٠

المفوضية الاوروبية. (١٩٩٥). بيان برشلونة. مأخوذ من http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/euromed/docs/bd_en.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٣ أ). البنية التحتية الخضراء (GI) _ تعزيز رأس المال الطبيعي في أوروبا، بيان (٢٠١٣) ٢٤٩ نهائي. مأخوذ من https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:d٤١٣٤٨f٢-٤abe-b٨١٧-٠١d٥-٠٠١٤,٠٣.٤c٧٣e٦f١b٢df-format=PDF&١_DOC/

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٣ ب). معلومات فنية عن البنية التحتية الخضراء (GI). مأخوذ من https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:٥٢٠١٣SC٠١٥٥&from=EN

المفوضية الأوروبية. (٢٠١٥). نحو أجندة سياسة البحث والابتكار في الاتحاد الأوروبي للحلول القائمة على الطبيعة وإعادة بناء المدن: التقرير النهائي لمجموعة خبراء «أفق ٢٠٢٠» حول «الحلول المستندة إلى الطبيعة وإعادة بناء المدن». مأخوذ من https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/fb١١٧٩٨٠-٨edc-af٣٦٧cddc٢٠٢-٤٦df-d٥aa

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٧). وثيقة عمل موظفي المفوضية: إرشادات لتنظيم أفضل. مأخوذ من https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/١/٢٠١٧/EN/SWD-٢٠١٧-٣٥٠-F١-EN-MAIN-PART-١.PDF

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٨). الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي: شراكة الاستخدام المستدام للأراضي والحلول القائمة على الطبيعة. مأخوذ من https://ec.europa.eu/futurium/en/system/files/ged/sul-nbs_finalactionplan_٢٠١٨.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ أ). مجموعة أدوات لتنظيم أفضل. مأخوذ من https://ec.europa.eu/info/law/law-making-process/planning-and-proposing-law/better-regulation-why-and-how/better-regulation-guidelines-and-toolbox/better-regulation-toolbox_en

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ ب). تنظيم أفضل: تقييم والحفاظ على التزامنا. مأخوذ من https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/better_regulation_taking_stock_en_٠.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ ج). الصفقة الخضراء الأوروبية: بيان من المفوضية إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق. مأخوذ من https://ec.europa.eu/info/sites/info/files/european-green-deal-comm Communication_en.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠١٩ د). الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي: الأمن في الأماكن العامة، ورقة توجيهية. مأخوذ من https://ec.europa.eu/futurium/en/system/files/ged/orientation_paper_security_in_public_spaces_public.pdf

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢٠ أ). تغير المناخ والهجرة: التحديات القانونية والمتعلقة بالسياسات والاستجابات للهجرة بفعل البيئة. مأخوذ من https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/٢٠٢٠/IPOL_STU(٢٠٢٠)٦٥٥٩١/EN.pdf_٦٥٥٩١

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢٠ ب). إستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٣٠. مأخوذ من https://ec.europa.eu/environment/nature/biodiversity/strategy/index_en.htm

المفوضية الاوروبية. (٢٠٢١). تنظيم أفضل: توحيد الجهود من أجل سن قوانين أفضل. مأخوذ من https://eur-lex.europa.eu/legal-content/DA/TXT/?uri=COM:٢٠٢١:٢١٩:FIN

الإتحاد الأوربي. (٢٠٢١). الإدارة المستدامة للمياه في الاقتصاد الدائري. مأخوذ من https://www.interregeurope.eu/fileadmin/user_upload/plp_uploads/policy_briefs/Sustainable_Water_Management_in_the_Circular_Economy_Policy_Brief_TO٦.pdf

ماتسوموتو، ت، ألين دوبريه، دي إي، كروك، ج، وروبرت، إيه (٢٠١٩). نهج متكامل لاتفاق باريس للمناخ: دور المناطق والمدن: أوراق عمل التنمية الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٣/٢٠١٩. مأخوذ من https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/٩٦b٥٦٧d-en.pdf?expires=١٥٩٤٤٧٢٦٢٦&id=id&accname=guest&checksum=١E٤٤٤٧٢CFV٦٥٩VB٠٦CF٤A٩A٢C٢F٢٧٥٠F

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠١٤). إرشادات لتحليل أنظمة المرونة: كيفية تحليل المخاطر وبناء خارطة طريق للمرونة. مأخوذ من https://www.oecd.org/dac/Resilience%٢٠Systems%٢٠Analysis%٢٠FINAL.pdf٢٠

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٢٠). برنامج الحكومة الرقمية. مأخوذ من http://www.oecd.org/governance/digital-government/

الاتحاد السويسري. (٢٠١٨). بيان دافوس: نحو Baukultur عالي الجودة لأوروبا. مأخوذ من https://davosdeclaration٢٠١٨.ch/media/Brochure_Declaration-de-Davos_٢٠١٨_WEB_٢.pdf

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٢١). الإندماج الإقليمي في الاتحاد من أجل المتوسط: تقرير التطور. منشور لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس. مأخوذ من https://doi.org/١٠.١٧٨٧/٣٢٥٨٨٤b٣-en.

الاتحاد من أجل المتوسط. (٢٠١٧). «الأجندة الحضرية للاتحاد من أجل المتوسط»: المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول التنمية الحضرية المستدامة. القاهرة: الاتحاد من أجل المتوسط.

الاتحاد من أجل المتوسط. (٢٠٢٠). كيف يساهم الاتحاد من أجل المتوسط في الاستقرار الإقليمي والتنمية البشرية والتكامل؟ مأخوذ من https://ufmsecretariat.org/who-we-are/

الأمم المتحدة. (٢٠١٥). اتفاقية باريس. الأمم المتحدة. مأخوذ من https://unfccc.int/files/essential_background/convention/application/pdf/english_paris_agreement.pdf

اليونسكو. (١٩٧٢). اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي. الدورة السابعة للمؤتمر العام لليونسكو، مأخوذ من https://whc.unesco.org/archive/convention-en.pdf

اليونسكو. (٢٠١١). توصية بشأن المشهد العمراني التاريخي. مأخوذ من https://whc.unesco.org/uploads/activities/documents/activity-٦٣٨-٩٨.pdf

اليونسكو. (٢٠٢٠). قائمة التراث العالمي. مأخوذ من http://whc.unesco.org

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. (٢٠١٧). إعادة البناء بشكل أفضل في التعافي والتأهيل وإعادة الإعمار. مأخوذ من https://www.unisdr.org/files/٥٣٢١٣/bbb.pdf_

الإجراء ١: تنسيق وتعزيز التماسك

الهدف: تعزيز التصميم والتنسيق الإقليمي وتماسك السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة عبر المنطقة الأورومتوسطية.

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
تعزيز إنشاء ومواءمة وثائق السياسة الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.	(١) تطوير وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط التي ليس لديها سياسة حضرية وطنية، باتباع أطر العمل المشتركة المتفق عليها. (٢) مقارنة وتنسيق السياسات الحضرية الوطنية الموجودة بخطة العمل هذه.	(١) تقييم التعاون المحتمل والقيمة المضافة لدعم الاتحاد من أجل المتوسط لإنشاء البرامج الوطنية التطبيقية والمراكز الدولية للتنمية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات الشريكة الأخرى المشاركة في البرامج القائمة. (٢) تشجيع الدول الأعضاء والسلطات غير الوطنية على الالتزام بتطوير السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة ومتابعتها في سياق خطة العمل هذه، بالاعتماد على الأدوات وأنشطة الدعم الحالية. (٣) تحديد التوجهات (بما في ذلك التوجهات الكبرى)، والمخاطر والتحديات للتخطيط الحضري الوطني والمحلي (على سبيل المثال، النقاط الساخنة للطوارئ المناخية بناءً على مشروع PESETA IV، والتدهور البيئي، ومخاطر الكوارث الأخرى بالإضافة إلى النزوح القسري)، لإدراجها هذه التحديات في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. (٤) وضع مخطط لتطوير السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة عبر المنطقة. (٥) وضع مخطط لحوكمة التنمية المكانية عبر المنطقة. (٦) تخطيط وإجراء تقييم نقدي لتطوير السياسات الحضرية الوطنية في جميع أنحاء المنطقة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٧). (٧) تعزيز الحوار بين سلطات التخطيط الوطنية لمواءمة السياسات الحضرية الوطنية مع خطة العمل هذه وتقييم / مراقبة هذا التنسيق. (٨) مساعدة السلطات الوطنية على تطوير السياسات الحضرية الوطنية التي تتماشى مع خطة العمل هذه من حيث المحتوى والأهداف والغايات العامة. (٩) تشجيع حوكمة إقليمية أقوى في السياسات الحضرية الوطنية. (١٠) رسم الخرائط والتشجيع على تقوية الحوكمة المتعلقة بالمياه في السياسات الحضرية الوطنية (البحر وموارد المياه العذبة)، بما في ذلك إدارة مياه البحر الأبيض المتوسط والمسطحات المائية المرتبطة بها فيما يتعلق بالتنمية الحضرية، باستخدام ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا (لجنة المناطق الأوروبية، ٢٠١٤) ووثيقة التوجيه رقم ٨ "المشاركة العامة فيما يتعلق بتوجيه إطار عمل المياه" (المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٣).	(١) ارتفاع عدد البلدان التي لديها برامج السياسة الحضرية الوطنية بشكل ملحوظ إلى أكثر من ٨٠٪ في ثلاث إلى خمس سنوات. (٢) ارتفاع عدد السياسات الحضرية الوطنية و استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة التي حددها الاتحاد من أجل المتوسط على أنها تحقق التنسيق مع خطة العمل هذه.
	(١) وضع رؤى مشتركة للتنمية على المدى المتوسط والطويل، وتعزيز عمليات التحول الديمقراطي من خلال تمكين الحكومات المحلية وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة ومشاركة المجتمع والمواطنين، (٢) للتأكد من أن استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة تحمي وتقيم التراث الثقافي للأماكن (بما في ذلك مراكز المدن التاريخية)؛ وأنها تنبني على ممارسات البناء والهوية الموروثة؛ وأنها تدمج الحفاظ على التراث مع خطط التنمية الحضرية المستدامة.	(١) تقييم التعاون المحتمل والقيمة المضافة لدعم الاتحاد من أجل المتوسط لإنشاء البرامج الوطنية التطبيقية والمراكز الدولية للتنمية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات الشريكة الأخرى المشاركة في البرامج القائمة. (٢) تشجيع الدول الأعضاء والسلطات غير الوطنية على الالتزام بتطوير السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة ومتابعتها في سياق خطة العمل هذه، بالاعتماد على الأدوات وأنشطة الدعم الحالية. (٣) تحديد التوجهات (بما في ذلك التوجهات الكبرى)، والمخاطر والتحديات للتخطيط الحضري الوطني والمحلي (على سبيل المثال، النقاط الساخنة للطوارئ المناخية بناءً على مشروع PESETA IV، والتدهور البيئي، ومخاطر الكوارث الأخرى بالإضافة إلى النزوح القسري)، لإدراجها هذه التحديات في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. (٤) وضع مخطط لتطوير السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة عبر المنطقة. (٥) وضع مخطط لحوكمة التنمية المكانية عبر المنطقة. (١١) ربط البلديات لمساعدتها على تبادل الخبرات أثناء تطوير استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (فيما يتعلق بالإجراء ٢: لتثقيف وتعزيز القدرات، من خلال المختبرات الحية وبدعم من الجامعات المحلية). (١٢) وضع مخطط للتراث الثقافي الرئيسي في البلدات والمدن عبر المنطقة.	(٣) ارتفاع عدد المدن التي لديها استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة بشكل ملحوظ إلى أكثر من ٨٠٪ في ثلاث إلى خمس سنوات. (٤) مشاركة شبكات السلطات المحلية بنشاط. (٥) ارتفاع عدد خطط العمل المحلية المتصلة بالمستويات المتكاملة لتنمية المشاريع بشكل ملحوظ خلال ثلاث إلى خمس سنوات.

الإجراء ٢: تعليم وتعزيز القدرات

الهدف: تعزيز ودعم التخطيط والتعليم التصميم وبناء القدرات التي تدعم أهداف خطة العمل هذه.

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
لتعزيز ودعم القدرات التخطيطية والتصميمية في المنطقة.	(١) قائمة شاملة بمدارس التخطيط والتصميم في المنطقة.	(١) تحديد المدارس والجامعات الرئيسية في جميع أنحاء المنطقة.	(١) تم تجميع قائمة بالجامعات المحلية والدولية ومعاهد البحث الأخرى وتحديثها باستمرار.
	(٢) المؤتمرات / فعاليات التواصل / تمارين بناء المجتمع.	(٢) تنظيم مؤتمر مع رؤساء مدارس الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري، والسعي إلى اعتماد إعلان مشترك بالاشتراك في خطة العمل هذه، والالتزام بتنظيم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات، ومدارس صيفية، والموافقة على العمل على مراجعة وتحديث وتقريب المناهج. (٣) تنظيم مؤتمر دولي حول مدن الموانئ في البحر الأبيض المتوسط بالتعاون مع رابطة التعاون بين الموانئ والمدن (RETE). (٤) تنظيم أوراش عمل مشتركة بين الجامعات، تركز على السياقات والنتائج الحقيقية التي يمكن أن تلهم المسؤولين المنتخبين والمروجين المحليين للمشروع (مثل ورشة وكالة المدن والأقاليم المتوسطية المستدامة (AVITEM) بطنجة تطوان).	(٢) تم تنظيم مؤتمر مع رؤساء مدارس الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري من المنطقة: تم اعتماد بيان مشترك، والاشتراك في خطة العمل هذه والالتزام بتنظيم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات، ومدارس صيفية، و الموافقة على العمل على مراجعة وتحديث وتقريب المناهج. (٣) تم تنظيم مؤتمر دولي حول مدن الموانئ المتوسطية. (٤) تم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل المشتركة بين الجامعات.
	(٣) تنسيق المناهج / تحديث المناهج / التعلم المتبادل.	(٥) تحديث وتنسيق مناهج مدارس التخطيط الحضري والعمارة، والسعي إلى التعلم المتبادل وتبادل المعرفة.	(٥) تم تحليل مناهج مدارس التخطيط والتصميم والسياسات في المنطقة وتبين أنها قد تم تحديثها وتتناول القضايا الواردة في خطة العمل هذه.
	(٤) مركز معرفة البحر الأبيض المتوسط للتحضر المستدام.	(٦) إنشاء فريق عمل من أجل "مركز المعرفة المتوسطي للتحضر المستدام" (مثل الإجراء ٣: التصور والحكم معًا)، ومقره في جامعة شريكة، بهدف مراقبة التحضر في المنطقة الأورو-متوسطية، لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل هذه ودعم صنع السياسات على المستوى الوطني.	(٦) تم إنشاء مجموعة عمل لإنشاء مركز المعرفة المتوسطي للتوسع الحضري المستدام، وتم إنشاء المركز في إحدى الجامعات الشريكة.
	(٥) مركز معرفة التراث المتوسطي.	(٧) إنشاء شبكة لمدن التراث العالمي الحضري في المنطقة الأورومتوسطية (مركز معرفة التراث المتوسطي)، والتعاون في توصية اليونسكو لعام ٢٠١١ بشأن المشهد الحضري التاريخي والمشاريع، بما في ذلك حماية التراث والتعلم المتبادل وتبادل الخبرات لصانعي السياسات على الصعيدين المحلي والإقليمي والوطني بشأن تمويل وإدارة الحفاظ على التراث المبني وإعادة استخدامه في المدن بما يتماشى مع نماذج الاقتصاد الدائري. وهذا من شأنه أن يمكّن من إدارة أفضل للتراث ويشجع على تحسين استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. يمكن للزيارات الدراسية والتبادلات أن توفر التدريب وتعبئة المعرفة وتعزيز الحلول المبتكرة والمصممة خصيصًا.	(٧) تضع الجامعات أو المنظمات أو الاتحادات الشريكة مقترحًا لإنشاء مركز معرفة التراث المتوسطي بالشراكة مع اليونسكو. تم إنشاء شبكة لمدن التراث العالمي الحضري في المنطقة الأورومتوسطية (مركز معرفة التراث المتوسطي).
	(٦) أوراش عمل بناء القدرات.	(٨) تنظيم أوراش عمل قصيرة لبناء القدرات، بقيادة شبكة من الجامعات المحلية والدولية والشركاء، مثل وكالة المدن والأقاليم المتوسطية المستدامة (AVITEM).	(٨) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل القصيرة لبناء القدرات في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.
	(٧) أوراش عمل تركز على التصميم وتمارين التخطيط.	(٩) تنظيم عمليات تخطيط تركز على التصميم على أساس شبكة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية العالمية للتخطيط الحضري ومختبرات التصميم.	(٩) يتم تنظيم عدد كبير من عمليات التخطيط التي تركز على التصميم على أساس الشبكة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتخطيط الحضري ومختبر التصميم في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.
	(٨) الدورات التعليمية الشاملة المفتوحة عبر الإنترنت (MOOCs).	(١٠) تنظيم تعليم عبر الإنترنت حول التخطيط والتصميم الحضري من خلال الدورات التدريبية المفتوحة على الإنترنت (MOOC).	(١٠) يتم تنظيم دورة تعليمية مفتوحة على الإنترنت (MOOC) حول التخطيط والتصميم والتي تتناول القضايا المثارة في خطة العمل هذه.
	(٩) المدارس الصيفية المركزة على القطاع / الدورات التعليمية القصيرة.	(١١) تنظيم مدرسة صيفية على السواحل والمدن الساحلية لصانعي السياسات الشباب.	(١١) تنظيم مدرسة صيفية على السواحل والمدن الساحلية لصانعي السياسات الشباب.
	(١٠) المختبرات الحية.	(١٢) تنظيم مختبرات الحياة الحضرية التي تركز على التراث.	
	(١١) مختبرات السياسة.	(١٢) تنظيم عدد كبير من مختبرات السياسات التي تركز على تنفيذ خطة العمل هذه.	(١٢) تم تنظيم عدد كبير من مختبرات السياسات التي تركز على تنفيذ خطة العمل هذه.
	(١٢) برامج التدريب أثناء العمل الممولة + إيراسموس.	(١٤) تنظيم برامج إيراسموس+ لبناء القدرات في مجال التعليم العالي (الوكالة التنفيذية للتعليم والسمعي البصري والثقافة التابعة للمفوضية الأوروبية).	(١٣) تم تنظيم عدد كبير من برامج بناء القدرات إيراسموس+.

الإجراء ٢: تعليم وتعزيز القدرات

الهدف: تعزيز ودعم التخطيط والتعليم التصميم وبناء القدرات التي تدعم أهداف خطة العمل هذه.

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
	(١٣) برامج التدريب أثناء العمل الأخرى.	(١٥) إنشاء برنامج تدريب تجريبي، على غرار برنامج "مدينتنا" لبناء القدرات، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والجامعات الوطنية. (١٦) تنظيم أنشطة قصيرة وطويلة المدى (أوراش عمل ودورات قصيرة) لتعزيز الحفاظ على مواقع التراث العالمي والتراث الوطني الثمين. (١٧) تنظيم أوراش عمل الخبرة الإقليمية في السياقات الحضرية والريفية والساحل والصحراء، مع التركيز على التفاعل بين المستويات المؤسسية المختلفة (مثل أوراش عمل الخبرة الإقليمية لوكالة المدن والأقاليم المتوسطية المستدامة AVITEM).	(١٤) إنشاء برنامج تدريبي تجريبي مثل برنامج "مدينتنا". (١٥) تنظيم عدد كبير من الأنشطة قصيرة وطويلة المدى (أوراش عمل ودورات قصيرة) لتعزيز الحفاظ على مواقع التراث العالمي والتراث الوطني القيّم. (١٦) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل الخاصة بالخبرة الإقليمية في السياقات الحضرية والريفية والساحل والصحراء.
	(١٤) المدارس الصيفية / الدورات التعليمية القصيرة.	(١٨) تنظيم المدارس الصيفية وأوراش العمل من قبل الجامعات الشريكة للمخططين الشباب وصانعي السياسات الحضرية والمصممين لمناقشة وتطبيق خطة العمل هذه في استوديو للبحث والتصميم. (١٩) تنظيم المدارس الصيفية للتخطيط والتصميم الترابي لطلاب المنطقة.	(١٧) يتم تنظيم عدد كبير من المدارس الصيفية وأوراش العمل في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. (١٨) نظمت الجامعات الشريكة عددًا كبيرًا من دورات بناء القدرات والمدارس الصيفية.

الإجراء ٣: التصور والحكم معًا

الهدف: تعزيز مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة والمشاركة في خلق رؤى مشتركة للمنطقة. تعزيز التعاون والتنسيق عبر الحدود، وتبادل المعرفة بين سلطات التخطيط المحلية والوطنية

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
تعزيز مشاركة المجتمع وأصحاب المصلحة في التخطيط لخلق رؤى مشتركة للمنطقة الأورومتوسطية، على المستويين الوطني والمحلي.	(١) إجراء جرد لمنصات المعرفة.	(١) إجراء جرد / نظرة عامة على منصات المعرفة الحالية أو المحاور التي تستضيف البيانات المفتوحة حول المدن والأقاليم في المنطقة الأورومتوسطية.	(١) إصدار لمحة عامة عن منصات المعرفة الحالية أو المحاور التي تستضيف البيانات المفتوحة عن المدن والأقاليم في المنطقة.
	(٢) إدراج مشاركة المواطنين وإشراك أصحاب المصلحة في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.	(٢) تحديد أدوات وآليات المشاركة / الإشراك عبر المنطقة. (٩) منصات لإشراك المجتمعات المحلية في الإجراءات في المدن التاريخية والمراكز الحضرية، بما في ذلك المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي لليونسكو	(٢) إشراك المجتمعات المحلية جليٌ في الأعمال والمشاريع في المنطقة. يتم إصدار تقرير عن مشاركة المجتمع والمواطن وتحديثه كل خمس سنوات. (١٠) تقوم اليونسكو بتوثيق أدلة على مشاركة المجتمع المحلي في عدد من المدن التاريخية والمراكز الحضرية، ويتم نشر تقرير وتحديثه كل خمس سنوات.
	(٣) تعزيز الحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة. (٤) تصميم أطر عمل الحوكمة (أطر السياسات العابرة للأوطان وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين على المستويين الوطني والمحلي) لمجالات العمل الرئيسية، بما في ذلك العمل المناخي، والعدالة الترابية، والهوية والشكل الحضريين، والتراث الثقافي كمورد للتنمية الحضرية المستدامة، وإشراك المجتمع والمشاركة الديمقراطية.	(٣) إنشاء "مؤشر مشاركة المواطنين" عبر المدن في المنطقة، بناءً على مؤشر الحياة الأفضل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المشاركة المدنية) (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩ أ) ومؤشر المشاركة المدنية لوحدة المعلومات الاقتصادية (وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ٢٠١٨)، وترقية حدود مشاركة المواطنين.	(٣) يتم إجراء تحليل بالمقارنة لوجود ونوعية وفعالية أدوات مشاركة المواطنين في جميع أنحاء المنطقة. (٤) يتم إنشاء "مؤشر مشاركة المواطنين" وتحديثه كل خمس سنوات.
	(٥) عرض أفضل الممارسات.	(٤) إنشاء قائمة بأفضل الممارسات في إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة.	(٥) يتم نشر قائمة محدثة لأفضل ممارسات الحوكمة عبر المنطقة كل خمس سنوات.
	(٦) إجراء جرد / نظرة عامة لمنصات المعرفة الحالية أو المحاور التي تستضيف البيانات المفتوحة عن المدن والأقاليم في المنطقة الأورومتوسطية.	(٥) التحليل المقارن (بما في ذلك تحديد السياق) لنماذج إدارة التخطيط المكاني في المنطقة.	(٦) يتم نشر وتحديث تقرير عن نماذج حوكمة التخطيط الترابي في المنطقة كل خمس سنوات.
	(٧) أوراش عمل الحوكمة.	(٦) أوراش عمل حول الحوكمة والتعلم المؤسسي	(٧) تنظم عدد من أوراش العمل حول الحوكمة والتعلم المؤسسي.
	(٨) فعاليات ربط العلاقات.	(٧) اجتماع (اجتماعات) العصف الذهني حول إنشاء مركز معارف البحر الأبيض المتوسط للتحضر المستدام. (٨) اجتماع (اجتماعات) العصف الذهني حول إنشاء مركز للمعارف حول تراث البحر الأبيض المتوسط.	(٧) تنظم عدد من أوراش العمل حول الحوكمة والتعلم المؤسسي. (٨) يتم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مركز معارف التحضر المستدام في البحر الأبيض المتوسط. (هذا إجراء مشترك مع الإجراء ٢).

الإجراء ٤: الربط والحماية

الهدف: تعزيز مفهوم وتنفيذ البنى التحتية الحضرية وشبه الحضرية التي تدعم التكامل عبر الحدود في جميع أنحاء المنطقة. تحسين قابلية التشغيل البيني للبنية التحتية في المنطقة لتحسين الاتصال ولتحسين المرونة في حالة الكوارث الطبيعية أو النزاعات.

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
(١) التعرف على خصوصيات أراضي البحر الأبيض المتوسط ومعالجتها باستخدام التشخيصات الإقليمية الاستراتيجية لفهم الوظائف الإقليمية والضعف والإمكانات.	(١) مراكز الابتكار الرقمية والمختبرات الحية وأدوات ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة تغير المناخ والتصدي لأحداث الطقس الحادة، بالاعتماد على البيانات والمنصات الحضرية.	(١) تحديد تأثير تغير المناخ على السواحل والمدن الساحلية (الموانئ) من خلال ارتفاع مستوى سطح البحر وفي المدن النائية من خلال الجفاف والفيضانات والتغييرات المائية والبيئية الأخرى، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث الساحلية التي يسببها المناخ.	(١) نشر تقرير مقارِن عن تأثير تغير المناخ على السواحل والمدن الساحلية (الموانئ) وعلى المدن النائية بسبب الجفاف والفيضانات والتغييرات المائية / البيئية الأخرى. (٢) يُنشر تقرير عن القدرة على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ على السواحل والمدن الساحلية (الموانئ) كل ٣ سنوات، بناءً على العمل الذي أنجزته بالفعل منظمة خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي.
(٢) تعزيز ودعم البنية التحتية الحضرية وشبه الحضرية والتدخلات الترابية التي تدمج البلدان في جميع أنحاء المنطقة، مع التركيز على الإدارة المستدامة للموارد المشتركة (بما في ذلك البحر الأبيض المتوسط وخدمات النظام الإيكولوجي)، والتجارة والتنقل حول مفهوم مشاهد المدينة الساحلية و قابلية التشغيل البيني للمنطقة، مع معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.	(٢) السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة التي تضم أحكامًا للبنية التحتية الحضرية وشبه الحضرية والتدخلات الترابية التي تدمج البلدان في جميع أنحاء المنطقة، مع معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل أزمة المناخ وقلة الماء.	(٢) دمج أحكام التعاون العابر للحدود في السياسات الحضرية الوطنية. (٣) تطوير استراتيجيات التشغيل البيني الإقليمي [مدمجة في السياسات الحضرية الوطنية].	(٣) يتم دمج أحكام التعاون العابر للحدود في السياسات الحضرية الوطنية، مع التركيز على البنية التحتية والتدخلات الترابية التي تساعد على دمج البلدان في جميع أنحاء المنطقة، مع معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك.
(٣) تعزيز التعاون والتنسيق العابر للحدود، وتبادل المعارف الطوعي بين سلطات التخطيط المحلية والوطنية فيما يتعلق بالتخطيط والتصميم والإدارة المستدامة للبنى التحتية والموارد الإقليمية الرئيسية.	(٣) السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة التي تسلط الضوء على العُقد الحضرية (حيث ترتبط البنية التحتية للنقل، مثل الموانئ بما في ذلك محطات الركاب والمطارات ومحطات السكك الحديدية والمنصات اللوجستية ومحطات الشحن الواقعة في المناطق الحضرية وحولها، بأجزاء أخرى من تلك البنية التحتية ومع البنية التحتية لحركة المرور الإقليمية والمحلية) والقطاعات العابرة للحدود (التي تضمن استمرارية المشاريع ذات الاهتمام المشترك بين أقرب نقطة اتصال حضرية على جانبي حدود دولتين عضوين في الاتحاد من أجل المتوسط أو بين دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط ودولة مجاورة)، ولا سيما تلك المحددة في الخريطة الإرشادية المستقبلية المتفق عليها بشكل متبادل لشبكة النقل العابرة للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) وصلتها بشبكة النقل العابرة لأوروبا (TEN-T) (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٥ ب؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢١). (٤) الشراكات المتعلقة بالمياه لتحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة في المناطق الحضرية، بما في ذلك تعزيز درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه (المؤشر ٦،٥،١)، وتسهيل الشحن التجاري.	(٤) إدراجها في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة والعُقد الحضرية والقطاعات العابرة للحدود، ولا سيما تلك المحددة في الخريطة الإرشادية المستقبلية المتفق عليها بشكل متبادل لشبكة النقل العابر للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) وصلتها بشبكة النقل العابر لأوروبا (TEN-T).	(٤) يتم تحديد العُقد الحضرية المدمجة في ممرات شبكة النقل العابرة للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة كعنصر مكون لشبكة النقل العابرة للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) واتصالها بشبكة النقل العابرة لأوروبا (TEN-T) لتعزيز تكامل الشبكة في الظروف الحضرية مثل البنية الترابية والاقتصاد والتنمية الإقليمية.
(٤) تعزيز التفكير الاستراتيجي الإقليمي الشامل والحوكمة الإقليمية الشاملة للبنية التحتية الحيوية. (مشترك مع الإجراء ٣).	(٤) الرؤى الإقليمية الشاملة الموضحة في مختبرات السياسات الدولية. (٥) مختبرات السياسات (مثل مختبر السياسات الذي تنظمه شبكة المعرفة الحضرية الأوروبية (EUKN) في مدن الموانئ).	(٣) تطوير استراتيجيات التشغيل البيني الإقليمي [مدمجة في السياسات الحضرية الوطنية].	(٥) السياسات الحضرية الوطنية التي تثبت وجود استراتيجيات التشغيل البيني الإقليمي. يتم نشر تقرير حول كفاية السياسة الحضرية الوطنية لاستراتيجيات التشغيل البيني كل ٣ إلى ٥ سنوات.
(٥) تزويد المدن البوابة (المجهزة بميناء أو مطار) والمدن المشاركة في التجارة العالمية بالقدرة على تحمل الاضطرابات والتهديدات.	(٦) السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة التي تسلط الضوء على العُقد الحضرية (حيث ترتبط البنية التحتية للنقل، مثل الموانئ بما في ذلك محطات الركاب والمطارات ومحطات السكك الحديدية والمنصات اللوجستية ومحطات الشحن الواقعة في المناطق الحضرية وحولها، بأجزاء أخرى من تلك البنية التحتية ومع البنية التحتية لحركة المرور الإقليمية والمحلية) والقطاعات العابرة للحدود (التي تضمن استمرارية المشاريع ذات الاهتمام المشترك بين أقرب نقطة اتصال حضرية على جانبي حدود دولتين عضوين في الاتحاد من أجل المتوسط أو بين دولة عضو في الاتحاد من أجل المتوسط ودولة مجاورة)، ولا سيما تلك المحددة في الخريطة الإرشادية المستقبلية المتفق عليها بشكل متبادل لشبكة النقل العابرة للبحر الأبيض المتوسط (TMN-T) وصلتها بشبكة النقل العابرة لأوروبا (TEN-T) (المفوضية الأوروبية، ٢٠١٥ ب؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٢١).	(٥) تحديد المخاطر الجغرافية الساحلية في المدن الساحلية (الموانئ) لتعزيز مقاومة الكوارث الجغرافية الساحلية.	(٦) يتم تحديد المخاطر الجغرافية الساحلية في المدن الساحلية (الموانئ) ويتم نشر تقرير كل ٥ سنوات. (٧) يتم نشر تقرير عن القدرة على الصمود أمام الكوارث الجغرافية كل ٣ سنوات.
(٦) توطيد الروابط بين المناطق الحضرية والمدن المحيطة التي من المحتمل أن تدعمها وتعزز قدرتها على الصمود في حالة الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية.	(٧) مختبرات التصميم والسياسات الإقليمية والحضرية التي تعالج تكامل المناطق الحضرية الكبيرة مع المناطق المحيطة بها، مع معالجة تغير المناخ وإدارة الأراضي الزراعية والإدارة المستدامة لموارد المياه.	(٦) تنظيم مختبرات السياسة والتصميم الحضري تتناول تكامل المناطق الحضرية الكبيرة مع المناطق المحيطة بها، مع معالجة تغير المناخ وإدارة الأراضي الزراعية والإدارة المستدامة لموارد المياه.	(٨) يتم تنظيم عدد كبير من مختبرات التصميم والسياسات الحضرية التي تعالج تكامل المناطق الحضرية الكبيرة مع المناطق المحيطة بها.
(٧) دمج التراث المبني في خطط الحد من الكوارث وضمان وضع خطط للحد من مخاطر الكوارث للتراث العمراني، ولا سيما المواقع المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي.	(٨) أنشطة مشتركة مع كرسي اليونسكو بشأن المياه والثقافة والمشاهد الطبيعية الحضرية التاريخية، بهدف زيادة القدرة على دمج التراث المبني في خطط الحد من مخاطر الكوارث.	(٧) القيام بأنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى زيادة القدرة على دمج التراث المبني في خطط الحد من مخاطر الكوارث.	(٩) يتم رسم خرائط التراث العمراني في المنطقة الأورومتوسطية وتحليلها من حيث المخاطر الجغرافية، ويتم وضع خطط واستراتيجيات لإدارة مخاطر الكوارث. (١٠) تنظم اليونسكو وشركاؤها عددًا كبيرًا من أنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى زيادة القدرة على دمج التراث المبني في خطط الحد من مخاطر الكوارث.

الإجراء ٥: التنفيذ والإدارة

الهدف: تعزيز تصميم المشاريع الاستراتيجية التكاملية للمدن في المنطقة الأورومتوسطية في مجموعة من محاور التدخل المواضيعية. تنفيذ أطر العمل المشتركة لإدارة المشاريع.

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
(١) تعزيز الرؤية الإقليمية المتكاملة ووضع الإستراتيجيات عبر القطاعات المحيطة بمحاور التدخل المواضيعية ذات الأولوية (مشترك مع الإجراء ٢).	(١) تكامل أدوات الحوكمة المشتركة بين القطاعات في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (مشترك مع الإجراء ١).	(١) تشجيع الوزارات الوطنية على اعتماد خطة العمل هذه ومحاور التدخل المقترحة فيها كمبادئ توجيهية للرؤية ووضع الإستراتيجية على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك الأحكام الواردة في السياسات الحضرية الوطنية و استراتيجيات تنمية المدن المتكاملة (جنبًا إلى جنب مع الإجراء ١).	(١) تم اعتماد خطة العمل هذه ومحاور التدخل المقترحة فيها من قبل الوزارات الوطنية وتضمينها في السياسات الحضرية الوطنية واستراتيجيات تنمية المدن المتكاملة.
(٢) تعزيز إطار عمل وصف المشروع وتقييمه (الملحق أ) كأداة تعريف مركزية وقائمة مرجعية لتعريف وتصنيف المشروع من قبل الاتحاد من أجل المتوسط وشركائه.	(٢) إطار عمل وصف المشروع وتقييمه (الملحق أ) الذي توفره خطة عمل الاتحاد من أجل المتوسط.	(٢) تحديد، والاعتراف وتعزيز المبادرات أو المشاريع الإقليمية التي يجري تنفيذها في المنطقة، ولا سيما تلك التي حصلت على لقب مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، كأمثلة لأدوات للوصول إلى الأهداف المتفق عليها لخطة العمل هذه. (٣) لإنشاء جرد وتصنيف المبادرات أو المشاريع الاستراتيجية التكاملية لمدن مختارة في المنطقة وفقًا لمحاور التدخل التسعة الموضحة في خطة العمل هذه.	(٢) تم تحديد ووصف عدد كبير من المشاريع باستخدام إطار عمل لوصف وتقييم المشروع (الملحق أ).
(٣) نشر إطار العمل على نطاق واسع، وجعل مألوفًا لدى المنظمات الشريكة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة.	(٣) دور الاتحاد من أجل المتوسط في دعم المبادرات والمشاريع الإقليمية.	(٤) تنظيم مختبرات السياسات لإعداد الموظفين العموميين لاستخدام إطار عمل لوصف وتقييم المشروع (الملحق أ) كأداة لإدارة المشروع، جنبا إلى جنب مع الإجراء ٢.	(٣) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل ومختبرات السياسات من قبل الدول الأعضاء.
(٤) دعم التحضير والحصول على تمويل المشاريع المصنفة.	(٤) مشاريع الصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية (EFSI)، بقيادة بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، والتي تهدف إلى التغلب على فجوة الاستثمار الحالية في الاتحاد الأوروبي، باعتبارها واحدة من الركائز الثلاث لخطة الاستثمار لأوروبا التي تهدف لإنعاش الاستثمار في المشاريع الإستراتيجية حول القارة. (٥) صندوق فجوة تمويل المناخ للمدينة، المصمم لدعم المدن في البلدان النامية والأسواق الناشئة في إعداد مشاريع البنية التحتية الصديقة للمناخ والمرنة، لا سيما في المراحل المبكرة (برنامج التعاون الحضري الدولي، ٢٠٢٠).	(٥) تنظيم أوراش عمل تدريبية للموظفين العموميين للتقدم بطلبات للحصول على فرص تمويل.	(٤) تنظم الدول الأعضاء عددا كبيرا من حلقات العمل التدريبية.
(٥) تعزيز التعاون وتبادل المعرفة حول كيفية تصميم وإدارة المشاريع الاستراتيجية (مشترك مع الإجراءات ١ و ٢ و ٣ و ٦).	(٦) تعمل مختبرات مدينة التراث العالمي لليونسكو لدمج حفظ التراث الحضري والتنمية الحضرية المستدامة، بالتعاون مع كراسي اليونسكو ومراكز اليونسكو من الفئة الثانية. (٧) أوراش عمل تصميم المدينة، بناءً على منهجية مختبرات المدينة التي طورتها URBACT: جلسة عامة، (إعداد المقدمة / المشهد)؛ تمارين "النجوم والخطوط". جلسات "حوض السمك"؛ وأوراش العمل الموازية التي تركز على موضوع معين ودراسات حالة، مما يسمح بالتثليث مع شركاء من الشبكة الدولية الأكبر. (٨) التخطيط عن طريق أوراش عمل التصميم بناءً على منهجية المختبرات الحضرية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠١٤ ب). (٩) الاستخدام المكثف لتجمعات المواطنين من أجل صنع رؤية جماعية، مستوحاة من تجارب مثل اتفاقية المواطنين بشأن المناخ (CCC، ٢٠١٩). (١٠) "النموذج الجديد للتنقل الحضري" الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنتدى النقل الدولي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنتدى النقل الدولي، ٢٠١٥). (١١) صندوق المناخ الأخضر (GCF، ٢٠٢١)، المخصص لمساعدة البلدان النامية على تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز قدرتها على الاستجابة لتغير المناخ، بالتنسيق مع بنك الاستثمار الأوروبي.	(٦) تنظيم "أوراش عمل لتصميم المدن" لدمج قضايا مختلفة في استراتيجيات إدارة المشروع (التراث، والتنقل، والعمل المناخي، ومشاركة المواطنين، وصنع الرؤية الجماعية).	(٥) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش عمل تصميم المدينة من قبل شبكة الجامعات.
(٦) تحديد الممارسات الجيدة والأمثلة البارزة على تصور وتصميم وتنفيذ المشروع المتكامل (الإجراءات ١، ٢، ٣، ٦).	(١٢) قائمة باللاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات للتجديد الحضري والتنمية عبر المنطقة.	(٧) إنشاء قائمة جرد للمبادرات أو المشاريع التي تحمل علامة الاتحاد من أجل المتوسط أو غيرها من المبادرات أو المشاريع التكاملية في المنطقة، بناءً على إطار عمل لوصف وتقييم المشروع (الملحق أ).	(٦) نشر قائمة جرد للمبادرات أو المشاريع التكاملية النموذجية أو المصنفة في المنطقة.

الإجراء ٦: المراقبة والاتصال

الهدف: إنشاء نظام قائم على النتائج ونظام تقييم ورصد وإبلاغ في المنطقة الأورومتوسطية. إنشاء نظام لمراجعة الأقران ورصد تصميم المشروع وتنفيذه، من خلال تكوين شبكة من المدن والجامعات الشريكة.

الأهداف الرئيسية	الأدوات الرئيسية	الإجراءات المقترحة (٢٠٢١-٢٠٤٠)	معايير النجاح
(١) صياغة معايير النجاح على أساس العديد من أطر السياسات المستخدمة لصياغة خطة العمل، مع التركيز على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصممة لسياق البحر الأبيض المتوسط.	(١) نهج البرمجة والميزانة والإدارة والمراقبة والإبلاغ (RBM) القائم على النتائج، كما تنفذه اليونسكو (اليونسكو، ٢٠١٩ ب).	(١) تصميم إطار لإدارة المشاريع وتقييم النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط استنادًا إلى نهج الإدارة القائمة على النتائج لليونسكو، والذي يتضمن مبادئ الحوكمة الكبرى (تنسيق الحوكمة الهرمية والشبكية والسوقية، باتباع المبادئ التي تم وضعها تجريبيًا في "موليمان" (٢٠٢٠).	(١) تم تصميم واختبار وصقل إطار عمل لإدارة المشاريع وتقييم النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط، على أساس نهج الإدارة القائمة على النتائج لليونسكو ويتضمن مبادئ الحوكمة الكبرى، في عدد كبير من المشاريع، مما يسمح بالتعلم المؤسسي.
(٢) مراقبة تماسك وتنسيق الحوكمة (تنسيق حوكمة الشبكة، والحوكمة الهرمية، وحوكمة السوق).	(٢) طرق تقييم الحوكمة التي اقترحها "مولمان" (ميولمان، ٢٠٢٠، ص ٢١٤).	(١) تصميم إطار لإدارة المشاريع وتقييم النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط استنادًا إلى نهج الإدارة القائمة على النتائج لليونسكو، والذي يتضمن مبادئ الحوكمة الكبرى (تنسيق الحوكمة الهرمية والشبكية والسوقية، باتباع المبادئ التي تم وضعها تجريبيًا في "موليمان" (٢٠٢٠).	(١) تم تصميم واختبار وصقل إطار عمل لإدارة المشاريع وتقييم النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط، على أساس نهج الإدارة القائمة على النتائج لليونسكو ويتضمن مبادئ الحوكمة الكبرى، في عدد كبير من المشاريع، مما يسمح بالتعلم المؤسسي.
(٣) مراقبة تنفيذ المشاريع ونجاحها بشكل فعال، من خلال دمج الدروس المستفادة في صنع القرار.	(٣) إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه (الملحق أ) (مشترك مع الإجراء ٥).	(٢) مراجعة وتنقيح إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه (الملحق أ)، بعد الاستخدام لعدد كبير من المشاريع في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. (٣) دمج الدروس المستفادة في تصميم إطار إدارة المشروع القائم على النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط.	(٢) يتم تطبيق إطار عمل الاتحاد من أجل المتوسط لوصف المشروع وتقييمه (الملحق أ) على عدد كبير من المشاريع في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وتعديله وتنقيحه. تم نشر نسخة محدثة.
(٤) قياس التقدم المحرز في تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحضر وجدول الأعمال الحضري الجديد، الناتج عن تنفيذ هذا الإجراء. (يمكن أن يكون هذا الهدف التكميلي هو مهمة مركز معارف التحضر المستدام في البحر الأبيض المتوسط، المذكور في الإجراءين ٢ و ٣).	(٤) إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الأمم المتحدة، ٢٠١٧؛ إحصاءات الأمم المتحدة، ٢٠٢٠) ولوحة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، ٢٠٢٠).	(٤) تنظيم أوراش عمل ودورات قصيرة للموظفين العموميين لزيادة القدرة على مراقبة أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل. (٥) تعزيز أطر العمل الداعمة وتنمية القدرات لتحسين رصد أهداف التنمية المستدامة، على المستويين الوطني والمحلي (الوزارات الوطنية، وشبكة شركاء الاتحاد من أجل المتوسط) في إطار الأولويات الرئيسية التي تحددها خطة العمل.	(٣) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل لبناء القدرات. (٤) يتم تقييم جودة رصد أهداف التنمية المستدامة من خلال أطر عمل ومؤشرات التقييم الحالية. يتم نشر النتائج كل ثلاث إلى خمس سنوات.
(٥) تنفيذ مؤشرات اليونسكو للثقافة لعام ٢٠٣٠ لتقييم وتعزيز دور التراث الثقافي والإبداع على المستوى الحضري.	(١) نهج البرمجة والميزانة والإدارة والمراقبة والإبلاغ (RBM) القائم على النتائج، كما تنفذه اليونسكو (اليونسكو، ٢٠١٩ ب).	(٦) إنشاء ومراقبة التعاريف الأساسية في التخطيط الترابي في الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط من خلال تجميع تقرير.	(١) تم تصميم واختبار وصقل إطار عمل لإدارة المشاريع وتقييم النتائج برعاية الاتحاد من أجل المتوسط، على أساس نهج الإدارة القائمة على النتائج لليونسكو ويتضمن مبادئ الحوكمة الكبرى، في عدد كبير من المشاريع، مما يسمح بالتعلم المؤسسي.
(٦) تعزيز تنسيق النظم الإحصائية الوطنية، مع اعتماد تعاريف إحصائية وتخطيطية مشتركة (إلى جانب التعاريف الوطنية) ومواءمة طرق التقييم عبر الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.	(٥) توجيه INSPIRE (البنية التحتية للمعلومات الجغرافية في الجماعة الأوروبية (المفوضية الأوروبية، ٢٠٠٧).	(٧) تنظيم ورشة عمل مع الوكالات الإحصائية والوزارات المسؤولة عن التخطيط الترابي من الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لمناقشة اعتماد تعاريف ومنهجيات مشتركة. (٨) تعزيز تنسيق الأنظمة الإحصائية الوطنية.	(٥) يتم الاتفاق على التعاريف الإحصائية الوظيفية المشتركة بين المكاتب الإحصائية للدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط ووزارات التخطيط الترابي. يتم نشر تقرير عن تقارب التعريفات الإحصائية والجغرافية. (٦) تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية وتوسيعها. (٧) يتم تنظيم عدد كبير من أوراش العمل بشأن المؤشرات الحضرية.

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

© الاتحاد من أجل المتوسط، ٢٠٢١
يسمح باستنساخ هذا المحتوى بشرط ذكر المصدر.
يتوفر المزيد من المعلومات حول الاتحاد من أجل المتوسط على الموقع الإلكتروني [www.ufmsecretariat.org].

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

يوم المتوسط

28 نوفمبر

يشارك الاتحاد الأوروبي
في تمويل الأمانة العامة
للاتحاد من أجل المتوسط

ufmsecretariat.org

بالاو دي بيدرالبيس | بيري دوران فاريل، 11 | 08034 برشلونة، إسبانيا
الهاتف: 0034935214100 | الفاكس: 0034935214102